المحاضرة الخامسة

النوع الثاني :- الأعمال التجارية بالتبعية.

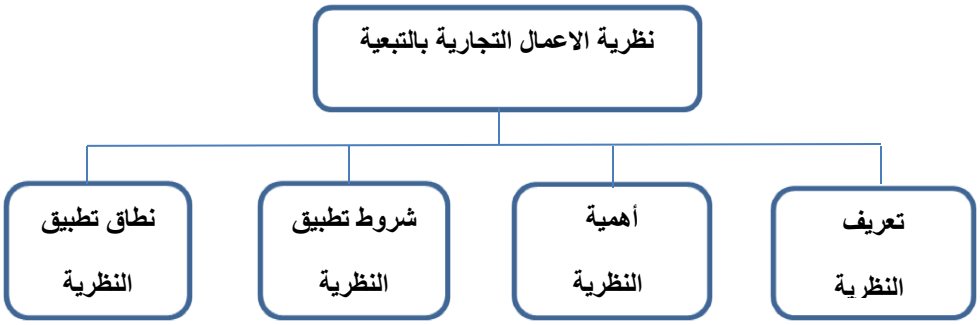

التفرقة بين الأعمال التجارية بالتبعية والأعمال المدنية بالتبعية؟

الأعمال التجارية بالتبعية	العمل المدني بالتبعية
هي أعمال مدنية بطبيعتها ، ولكنها تكتسب الصفة التجارية بسبب صدورها من تاجر لحاجات تجارته ، فمصدر تجارية هذه الأعمال ليس في طبيعتها وانما في مهنة القائم بها.	هو عمل تجارى منفرد ، يقوم بها غير تاجر ، ويكون تابع لنشاطه المدني .

ما أهمية نظرية الاعمال التجارية ؟

1- تتغلب على صعوبة التفرقة بين الأعمال المدنية والأعمال التجارية.
2- تؤدى إلى توحيد النظام القانون لأعمال التاجر.
3- تعالج قصور التعداد القانوني للأعمال التجارية الوارد في القانون التجاري، من خلال إضافة الأعمال التجارية بالتبعية إلي هذه الأعمال، مما يودي إلى التوسع في نطاق الأعمال التجارية.

ما هى شروط تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية؟

شروط تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية

1- أن قُوم بالعمل تاجرا، ولا يهم الطرف الأخر في هذا العمل أو التصرف ، تاجرا أم غير تاجر.
2- أن تكون الأعمال التي يقوم بها التاجر متعلقة بتجارته.

قرينة التجارية : ان كل عمل مدني يقوم به التاجر يفترض أنه قام به لحاجات تجارته ويعتبر عملا تجاريا بالتبعية.

ولكن هذه القرينة يجوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات ، بأن يثبت التاجر أن ما قام به من عمل لم يتعلق بتجارته.

نطاق تطبيق نظرية

اقتضت الضرورات العملية التوسع في مجال تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية، بحيث اصحبت تشمل جميع التزامات التاجر التعاقدية وغير التعاقدية.

الالتزامات التعاقدية

تعتبر جميع العقود المدنية التي يبرمها التاجر لحاجات تجارته عملا تجارياً بالتبعية.

1- شراء أو استئجار المحل التجاري

يعتبر عملا تجارياً منفردا ما يلي :	يعتبر عملا تجارياً بالتبعية ما يلي:	
شراء المحل التجاري بقصد بيعه أو تأجيره، أو استئجار المحل التجاري بقصد تأجيره.	قيام تاجر بشراء أو استئجار محل تجاري بقصد مباشرة التجارة فيه.	قيام غير تاجر بشراء أو استئجار محل تجاري بقصد مباشرة التجارة فيه ، لأنه الخطوة الأولي في سبيل احتراف التجارة

❖ بيع المحل التجاري

عملا تجارياً بالتبعية	عملا مدنيا
إذا كان البائع تاجر وقت البيع ، ولم يكن قد اشترى المحل بقصد البيع، لأن بيع المحل التجاري يعد آخر عمل يقوم به التاجر بشأن تجارته.	إذا كان البائع غير تاجر ، ولم يكن البيع مسبوق بشراء.

2- عقود العمل

بالنسبة للتاجر :- تجارية بالتبعية
بالنسبة للعاملين :- عملا مدنيا

والسؤال الذي يثور الأن بعد الانتهاء من دراسة أنواع الأعمال التجارية ما هو نطاق تطبيق القانون التجاري ؟

*هل ينطبق القانون التجاري على الأعمال التجارية السابق دراستها فقط أم ينطبق على التجار؟ وما هى النظريات التى قيلت في هذا الشأن وما هو موقف القانون التجاري السعودي؟

*وما هي مبررات وجود القانون التجاري ؟

نطاق تطبيق القانون التجاري

نطاق القانون التجاري

- النظرية المادية أو الموضوعية
- النظرية الذاتية أو الشخصية

النظرية المادية أو الموضوعية

تعتمد على العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري ، حيث تخضع الأعمال التجارية للقانون التجاري بغض النظر عن صفة الشخص القائم بها وما إذا كان تاجرا أم غير تاجر.

نقد النظرية : تقتضى ضرورة حصر الأعمال التجارية لتحديد نطاق تطبيق القانون التجاري ، وهو ما يصعب تحققه نتيجة لتطور الأعمال التجارية وتجددها باستمرار.

النظرية الذاتية أو الشخصية

- تعتمد هذه النظرية على التاجر كأساس لتطبيق القانون التجاري، بحيث يطبق فقط على من يحترف مهنة التجارة (التاجر).
- أساسها أن القانون التجاري كان في بداية نشأته قانونا طائفيا يطبق فقط على التجار، وقد استمرت قواعده بعد ذلك تطبق على التجار دون غيرهم .

نقد النظرية الشخصية أو الذاتية

1. تقتضى ضرورة تحديد المهن التجارية على سبيل الحصر ، بحيث إذا احترف الشخص احداها عد تاجرا ، يخضع لأحكام القانون التجاري بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك ، بسبب تعدد الحرف التجارية ، وعدم إمكانية حصرها نتيجة للتطور المستمر للتجارة.
2. الأخذ بها يودى إلى حرمان الأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجارياً لا يصل إلى حد الاحتراف من الاستفادة من مزايا القانون التجاري.
3. يترتب عليها خضوع كافة أعمال التاجر لأحكام القانون التجاري ، بما فيها أعماله المدنية على أساس أنه تاجرا.

موقف القانون التجاري السعودي من النظريتين

- أخذ القانون التجاري السعودي بالنظرية المادية أو الموضوعية كأساس في تطبيق أحكام القانون التجاري.
- اخذ بالنظرية الشخصية في بعض الأحيان.

(جمع القانون التجاري السعودي بين النظرية المادية أو الموضوعية والنظرية الشخصية في تحديد نطاق تطبيق هذا القانون)

وبالتالي يمكن تعريف القانون التجاري بأنه هو فرع من فروع القانون الخاص، ويقتصر على القواعد القانونية التي تنظم معاملات معينه هى الأعمال التجارية، ويحكم نشاط طائفة معينة من الأشخاص هم طائفة التجار وذلك بما يتفق مع طبيعة التجارة ومتطلباتها.

- حيث يشتمل القانون التجاري على:
  - حكم علاقات معينة هي العلاقات الناشئة عن القيام بالأعمال التجارية .

+ كما يشتمل على

- القواعد التي تنظم نشاط طائفة معينة من الأشخاص هم التجار.

مبررات وجود القانون التجاري

ما هي الأسباب التي اقتضت وضع قواعد قانونية خاصة بالتجارة وبالتالي عدم تطبيق قواعد المدني على المعاملات التجارية؟

مبررات وجود القانون التجاري

1. **تقويم الائتمان.**
2. **سرعة المعاملات التجاري**

1. تقويم الائتمان.

يحتاج النشاط التجاري دائما للائتمان ، فظروف العمل فى التجارة ونشاط السوق تدفع التاجر لأن يتعامل عادة في دائرة أوسع من رأسماله الفعلي ، ومن ثم يحتاج الى فسحة من الزمن لتنفيذ تعهداته ، وهو فى هذا يحتاج الى الائتمان.

مثل : فتاجر التجزئة يشترى البضاعة بأجل من تاجر الجملة ، كما أن الأخير قد يشترى البضاعة بأجل من المنتج ، كذلك قد يكون المنتج بدوره مقترضا من بنك ما.

- **لذلك ينبغي على التجار المدينون بديون تجارية احترام التزاماتهم تجاه دائنيهم ، حيث أن للوفاء في الآجال المتفق بين التجار أهمية قصوى ،لأن التاجر يكون مدينا في بعض التعهدات ودائنا في أحيان أخرى ، ومن ثم يترتب على تخلف تاجر عن الوفاء بديونه ،اضطراب نشاط تجار اخرين وعجزهم عن الوفاء بديونهم.**

يقوم الائتمان على الثقة

والثقة لها مفهوم شخصي، فالدائن يعتمد على ثقته في شخص مدينه، وأنه سوف يقوم بتنفيذ تعهده في الوقت المحدد، هنا نجد ضمن قواعد القانون التجاري ما يدعم هذا الائتمان اللازم للتجارة.

هذه القواعد

تدعم الائتمان للتاجر الدائن + في مصلحة المدين لأنه سوف يحصل على ائتمان سهل وبشروط ميسرة.

- **وأبرز مثال على دعم القانون التجاري للائتمان هو:**

نظام الافلاس :- هو نظام له اثاره القاسية على التاجر الذى توقف عن سداد ديونه التجارية، اذ ترفع يده عن ادارة امواله والتصرف فيها، وتصفى تجارته لتوزع على دائنيه بنسبة ديونهم.

2. سرعة المعاملات التجاري

- **السرعة من صميم التجارة، فالبضائع يجب أن تتداول سريعا وكلما أمكن، مراعاة لحركة الأسعار في السوق وسرعة تغيرها، ولأنها سريعة التلف، فالوقت له قيمته الكبرى.**
- **وحيث أن هم التاجر في يومه وفي غره تحقيق الربح والمزيد منه، لهذا فهو داب الحركة والنشاط، يبرم الكثير من العقود: بائعا أو مشتريا أو ناقلا أو متوسطا في الكثير من الصفقات.**
- **ولذلك فانه يختلف عن الفرد العادي (غير التاجر في الحياة المدنية) الذي لديه متسع من الوقت للتروي والتأمل واستشارة غيره، والاستئناس بنصائحه.**

النتائج التي تترتب على السرعة اللازمة للتجارة

أن التجار قد يعقدون صفقاتهم شفاهة وبغير حاجة الى الكتابة، بل هم يعقدون صفقاتهم اليوم بوسائل سريعة كالتليفون أو البرق، فقد لا تكون لديهم فسحة سريعة للكتابة، ولذلك استقر القانون التجاري على مبدأ حرية الاثبات في المسائل التجارية، فالتصرفات التجارية مهما بلغت قيمتها يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات مثل شهادة السهود والقرائن والدفاتر التجارية والمراسلات والبرقيات.